الجمعيات الأهلية ودورها في تعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة من منظور طريقة تنظيم المجتمع

دكتور

محمد الدمرداش ابو الفتوح إبراهيم

مدرس تنظيم المجتمع

المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بكفر الشيخ

١٤٣٩هـ / ٢٠١٨م

أولاً: مقدمة لمشكلة الدراسة:

تمثل التنمية المستدامة، فرصة جديدة لنوعيّة النمو الاقتصادي وكيفيّة توزيع منافعه على طبقات المجتمع كافة، وليس مجرّد عمليّة توسع اقتصادي، لا تمنع من ازدياد الفوارق بين مداخيل الأفراد والجماعات، إن بين دول الشمال والجنوب أو داخل الدول النامية نفسها. التنمية المستدامة تفرض نفسها كمفهوم عملي للمشاكل المتعدّدة التي تتحدّى البشرية. إنها تسمح بتقييم المخاطر ونشر الوعي وتوجيه العمل السياسي على المستويات المحلّية والإقليميّة والدولية"، ونظرًا إلى الترابط القوي بين الأمن الإنساني والتنمية، ومن أجل جعل الحق بالتنمية البشرية حقيقة واقعة لكل البشر بصورة مستدامة آنيًا ومستقبليًا، تمنى رجل الاقتصاد الهندي(أمارتيا صن) على المؤسسات الدوليّة والمجلس الاقتصادي الاجتماعي اعتماد مؤشر جديد للتنمية، يأخذ في طياته حقوق الإنسان الاجتماعية والصحيّة والبيئيّة إضافةً إلى البعد الاقتصادي. وذلك من خلال القضاء على الفقر، تعزيز الديمقراطيّة، مكافحة المجاعات والأزمات والصراعات، التأكيد على فعالية المرأة، التغيير الاجتماعي، تشجيع الثقافة والدفاع عن حقوق الإنسان. وأيضًا من خلال تحسين سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية والأغذية والرعاية الصحيّة الإنسانية والتعليم، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتسيير الحكم الرشيد، وتوسيع قدرة الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والعقاقير لمكافحة مرض الإيدز. (حداد، ٢٠١٦م، ص٤)

و يتضمن اعتماد التنمية المستدامة، عنصرًا جوهريًا في مخططات الدول ، فيما يتعلق بالقوانين الداخلية التي تنظم مشاريع الاستثمارات، بغية حماية البيئة ومنع التصحر، واتخاذ إجراءات لتأمين سبل الحصول على مياه الشرب المأمونة، وتحسين الصرف الصحي للمجتمعات القادمة. ومن أجل معالجة الفقر في العالم سوف يتطلب ذلك منح أكثر البلدان فقرًا، إعفاءً دائمًا من الديون وتحقيق تجارة عادلة من خلال وصول البلدان النامية إلى الأسواق. (أمارتياحن، ٢٠١٤م، ص٥٦)

أيضًا صدر عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي انعقد في جوهانسبرغ في جنوب إفريقيا بين ٢٦ آب/ أغسطس . ٤ ايلول/ سبتمبر ٢٠٠٢، وضّم، إضافة إلى رؤساء الدول والحكومات، عددًا كبيرًا من المنظّمات الإقليمية والوكالات الدوليّة المتخصصة والمنظّمات غير الحكومية "إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة". شدّد هذا الإعلان على إقامة مجتمع عالمي إنساني متضامن لمواجهة مجمل التحدّيات العالمية، مثل القضاء على الفقر، تغيير أنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة، وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ردم الهوة العميقة التي تقسم البشرية إلى أغنياء وفقراء، ومنع تدهور البيئة العالمية، وتراجع التنوع البيولوجي والتصحر، سد الفجوة المتزايدة بين العالمين المتقدم والنامي، ومعالجة تلوث المياه والهواء والبحار، هذا فضلاً عن التحدّيات الجديدة التي فرضتها العولمة على التنمية المستدامة ولا سيما تكامل الأسواق السريعة، وحركة رؤوس الأموال والزيادات المهمة في تدفقات الاستثمار حول العالم، وذلك من أجل ضمان مستقبل الأجيال القادمة. (Christophe, 2011, p.30)

يستنتج من ذلك أنه "من بين أبعاد التنمية المستدامة الاجتماعي والبيئي والاقتصادي: يبرز البعد الاجتماعي خاصة كبعد جديد لقياس مستوى التنمية، من خلال التركيز على زيادة كميّة الإنتاج، عبر ضمان زيادة الطاقات من جيل إلى آخر، والأهم تحقيق حاجات الإنسان الأوليّة. أما البعد البيئي فيتمّثل في أن استمرار سلوك الإنسان سيؤدّي إلى تغييرات تنعكس على الجنس البشري وتهدّد استمراريته. وفي مصر يمكن تفعيل التنمية الاجتماعية المستدامة من خلال العديد من المنظمات أهمها الجمعيات الأهلية، والتي تقوم بدور اجتماعي واقتصادي وسياسي، وأخلاقي هام فهي المدخل غير التقليدي لتحقيق الاستقرار السياسي وتحقيق توازن السوق وتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية للفئات المختلفة المحتاجة إليها، كما أنها المدخل إلى مواجهة الفقر، وتحسين مستوى معيشة فئات اجتماعية محتاجة وتوفير فرص عمل، ولهذا نجد أن الحكومات تدعم هذه المنظمات لما تحققه من توازن اجتماعي واستقرار سياسي وتحول دون وقوع

أزمات سياسية أو ثورات اجتماعية وعلى هذا فتعتبر المنظمات غير الحكومية بمختلف أنواعها هي المدرسة الأولى المباشرة للمشاركة والديمقراطية ومن بينها الجمعيات الأهلية بتصنيفاتها المختلفة. (Charles, 2012, p. 54)

وبما أن هذه المنظمات تساهم مع الدولة في تحقيق سياسة الرفاهية الاجتماعية ، و تسعى لتحقيق التنمية واحتواء مشاركة الناس لتمكينهم من القيام بدورهم في تحقيق التنمية كما أن هذه المنظمات قد تكون وسيلة لمواجهة الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي وتستمد قوتها من دعم وتأمين أفراد المجتمع وكذلك مشاركتهم في الأنشطة التي تقوم بها وحتى يمكن تحقيق ذلك بفاعلية أكبر لابد من دراسة احتياجات البيئة المحيطة بالمنظمة. (الجابري، ١٩٩٣م، ص١٤)

كما أن نجاح الجمعيات الأهلية لا يجب أن يقاس فقط بتحقيقها للهدف المباشر من عملها، سواء كان خدمياً أو تنموياً، ولكنه يقاس بمدى قدرتها على اجتذاب الفئات المستهدفة إلى صفوفها وتحويلهم من متلقين للمساعدة إلى مواطنين يعون حقوقهم وواجباتهم الاجتماعية والسياسية، وقادرين على المشاركة في صنع القرارات وتعلم الاعتماد على الذات فهي من أهم المؤسسات – إذا أحسن استغلالها – التي تهدف إلى تحقيق مستوى معيشي أفضل لأفراد المجتمع المحلي وتساهم بفاعلية في تقديم أنسب البرامج الخاصة بالرعاية الاجتماعية والتنمية الشاملة لأنها تعتبر أكثر إحساساً بالمشكلات والاحتياجات الفعلية للمجتمع المحلي. (Faik, 2008, p. 29)

لذلك يعتبر تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة هو هدف للخدمة الاجتماعية بشكل عام، ومواكبة التقدم الحضاري الذي يشهده عصرنا بالقضاء على الآفات الاجتماعية وتحسين الأوضاع غير الاجتماعية قدر الإمكان فهذه الخدمة تهتم بالعلاقات الإنسانية والتفاعلات بين الناس وبيئاتهم الاجتماعية. (عبد الله، ٢٠١٣م، ص٨١)

ويمكن للخدمة الاجتماعية أن تساهم في تحديد الاحتياجات والمشكلات التي يعاني منها السكان وتنمية إمكانياتهم وقدراتهم لمواجهة هذه المشكلات وإشباع هذه الاحتياجات إضافة لاستثمار الموارد البشرية والإنسانية عن طريق تدعيم وتقوية حياة الأسرة وتحسين أحوالها من خلال الإسهام في عمليات التنمية المحلية. (B/ and T, 2011, p. 209)

مما تقدم يمكننا القول أن التنمية الاجتماعية المستدامة لها بعدان متداخلان الأول: تنمية قدرة الناس للعمل باستمرار من أجل رفاهيتهم ورفاهية مجتمعهم والثاني تنمية مؤسسات المجتمع لتتمكن من تلبية الاحتياجات الإنسانية على مختلف المستويات وذلك من خلال عملية لتحسين العلاقات بين الناس والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية و لذلك فإن العدالة الاجتماعية والتوزيع المناسب لعوائد التنمية يكون أحد الشروط الأساسية للتنمية الاجتماعية فاقتصادياً تحدث التنمية حينما ترتفع الإنتاجية وحينما يتمكن الناس من زيادة إنتاجهم. (Rondinelli, 2013, p. 44)

ومن هذا المنطلق يجب على الجمعيات الأهلية أن تسهم في تعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة خاصة وأن بها أخصائي تنظيم المجتمع حيث تعتبر طريقة تنظيم المجتمع من الطرق المهنية للخدمة الاجتماعية التي تسعى إلى تدعيم التنمية الاجتماعية المستدامة لتنمية المجتمع بهدف تحديد مشكلاته وتعبئة طاقاته وموارده لمواجهة الحاجات والمشكلات لتحقيق أهدافه بالاعتماد في ذلك على بعض نماذج الممارسة المهنية مع الأجهزة والتنظيمات المجتمعية القائمة في المجتمع. (بدوي، ١٩٨٩م، ص١٤٨) ونستطيع تحديد العلاقة بين طريقة تنظيم المجتمع وتنمية المجتمع المحلي بهدف تعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة من خلال : (حجازي، ٢٠٠٠م، ص١٣٥)

١-إن كلا من طريقة تنظيم المجتمع وتنمية المجتمع هما في حقيقة الأمر عبارة عن عناصر لنفس الأسلوب العام لحل مشكلات تنمية المجتمع ويمثل هدا التشابه بينهما في:

أ-كلاهما مهتم بحاجات المجتمع ومهتم أيضا بطريقة حل مشكلاته المحلية.

ب-يهتمان أساسا بالعمل مع الناس سواء كانوا أفرادا أو جماعات أو في العلاقات بين هذه الجماعات.

جـ-استخدام نفس المناهج و الأساليب الفنية في العمل إلى حد كبير.

د-يتضمنان مساعدات فنية أو مهنية و الاعتماد على أسس فلسفية واحدة تقريباً.

٢-كلاً من تنظيم المجتمع وتنمية المجتمع يشتركان في المهارات والعمليات مثل تصميم وتنفيذ البرامج الاجتماعية فضلا عن تنمية المجتمع المحلي يستخدم المهارة مع الناس والمهارة في التنمية الاجتماعية المستدامة.

٣-أن كل تنمية المجتمع المحلي وطريقة تنظيم المجتمع يعتمدان وسائل وأدوات متشابهة مثل المؤتمرات الندوات أعمال اللجان وتشكيلها والوسائل السمعية والبصرية والتي يمكن توظيفها لتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة.

لقد تصاعد دور طريقة تنظيم المجتمع في الجمعيات الأهلية مصرياً وعالمياً في الفترة الأخيرة خاصة في ظل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والخصخصة وما ترتب عليا من تزايد لمعدلات البطالة والفقر، وتضاءل لمساحة الدور الاجتماعي الذي كانت تقوم به الدولة في العديد من المجالات التنموية المختلفة، لذلك ظهرت رؤية جديدة تنادي بالبحث عن شركاء جدد في التنمية الاجتماعية المستدامة لا تحركهم بواعث الربح الخاص، وقد تمثل هذا في طريقة تنظيم المجتمع بالجمعيات الأهلية التي أصبح لها دور إيجابي كبير في عملية التنمية الاجتماعية المستدامة نظراً لكونها أكثر قدرة وفاعلية على الوصول والتغلغل في القاعدة الشعبية بشكل يتعذر على الأجهزة الحكومية القيام به، وكذلك لكونها أكثر قدرة على تحديد احتياجات وأولويات السكان في مجتمعاتها المحلية بكفاءة وواقعية.

ومع تزايد دور طريقة تنظيم المجتمع الجمعيات الأهلية في مختلف المجالات التنموية، والتطورات التي شهدها مجال العمل الأهلي في مصر والعالم خلال الفترة الأخيرة أصبحت هناك أهمية لدراسة طبيعة الدور الذي يمكن أن تقوم به الجمعيات الأهلية في مجال التنمية الاجتماعية المستدامة

خاصة دورها في التنمية البشرية وحماية البيئة ودعم دور المرأة ومكافحة الفقر. ومن هذا المنطلق يحاول الباحث من خلال هذه الدراسة توضيح أهم أدوار الجمعيات الأهلية في مجال التنمية الاجتماعية المستدامة من منظور طريقة تنظيم المجتمع.

ثانياً: تساؤلات الدراسة:

١-ما مفهوم وأهمية وأهداف التنمية الاجتماعية المستدامة؟

٢-ما آليات تفعيل دور الجمعيات الأهلية لتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة؟

٣-ما دور طريقة تنظيم المجتمع في الجمعيات الأهلية لتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة؟

٤-ما المقترحات التي تسهم في تعزيز دور الجمعيات الأهلية في مجال التنمية الاجتماعية المستدامة؟

٥-ما التصور المقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتعزيز دور الجمعيات الأهلية للتنمية الاجتماعية المستدامة؟

ثالثاً: أهمية الدراسة:

١-الاهتمام غير المسبوق الذي تحظى به المجتمعات في هذه الفترة وفي إطار تراجع كثير من الحكومات عن أداء بعض الخدمات الأساسية للمواطنين، مما يجعل التوصل إلى المشكلات التي تظهر في المدن ووضع حد لها أمر بالغ الأهمية يجب أن تشارك فيه الخدمة الاجتماعية باستمرار.

٢-تتواكب هذه الدراسة مع الأهداف الإستراتيجية لتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة والتي تتطلب تجاوب عملية التنمية مع الاحتياجات والمشكلات الاجتماعية التي تواجه أفراد المجتمعات سواء في الريف أو الحضر.

٣-تأكيد دور الخدمة الاجتماعية في المساهمة في حل المشكلات التي تواجه المجتمعات المحلية، مما يجعل المهنة تأخذ دورها بين المهن نظراً لأنها تتعامل مع الاهتمامات الحقيقية للمجتمع المصري.

٤-قد يستفاد من نتائج الدراسة في تصعيد هذه المشكلات إلى الجهات التنفيذية بالمحافظة والتركيز عليها ووضعها في دائرة اهتمامها والتفكير في حلول لها.

٥-توفر الدراسة بعض البيانات الديموجرافية عن السكان كحجم الأسرة والحالة التعليمية والاقتصادية، هذا إلى جانب بيانات تفصيلية عن مشكلاتهم، مما يعتبر عاملاً هاماً يبنى عليه التخطيط لتنفيذ العديد من الخدمات ومواجهة المشكلات.

٦-قد يستفاد من هذه الدراسة في تطوير خطط إعداد الأخصائيين الاجتماعيين الذين يعملون في الجمعيات الأهلية بما يمكنهم من القيام بدورهم المستهدف في مجال التنمية الاجتماعية المستدامة.

رابعاً: أهداف الدراسة:

١-تناول مفهوم وأهمية وأهداف التنمية الاجتماعية المستدامة.

٢-التعرف على آليات تفعيل دور الجمعيات الأهلية لتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة.

٣-توضيح دور طريقة تنظيم المجتمع في الجمعيات الأهلية لتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة.

٤-تناول المقترحات التي تسهم في تعزيز دور الجمعيات الأهلية في مجال التنمية الاجتماعية المستدامة.

٥-وضع تصور مقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتعزيز دور الجمعيات الأهلية للتنمية الاجتماعية المستدامة.

خامساً: مفاهيم الدراسة:

١-الجمعيات الأهلية:

أصبح لزيادة حيوية الجمعيات الأهلية أهمية كبيرة في الوقت الحاضر. وذلك لن يتم إلا من خلال تنمية روح المشاركة الشعبية الفعالة والمستقلة في رسم وتنفيذ السياسات الاجتماعية والاقتصادية، وفى

تحديث وتعميق مفاهيم التنمية المستدامة التي تتحقق بالتعاون الكامل بين الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات الأهلية. (عبد المجيد، ٢٠٠٠م، ص٥٦)

ويعد تعبير "المنظمات غير الحكومية" هو السائد عالمياً ولكنه لا ينفى في نفس الوقت استخدام تعبيرات ومصطلحات أخرى حيث وجود القواسم المشتركة بين هذه التعبيرات كالأتي: (رضا وآخرون، ١٩٩٣م، ص١١٤)

-إنها مجموعة من المنظمات غير الهادفة للربح لتحقيق النفع العام وأحياناً تحقيق وحماية مصالح أعضائها.

- منظمات تطوعية إرادية نشأت بمبادرات من المواطنين وبمشاركة منهم.

- منظمات إذا حققت أرباحاً من أنشطتها تستثمر هذه الأرباح فيما يحقق أهدافها ويدعم نشاطها.

-إنها منظمات غير مسيسة أو غير منخرطة في نشاط حزبي.

ووفقاً لهذه الخصائص يشير مفهوم الجمعيات الأهلية إلى تلك التجمعات غير الهادفة للربح والتي تعمل في مجالات الرعاية الاجتماعية وتعتمد في تمويلها على تبرعات القطاع الخاص وأشخاص من المجتمع أومن جهات أجنبية. كما أنها قد تحصل على دعم الحكومة لمساعدتها في إنجاز أهدافها غير السياسية. (المليجي، ٢٠٠١م، ص٦٨)

كما يشير مفهوم الجمعيات الأهلية إلى وحدات بنائية تكتسب صفة الشرعية في المجتمع، وتستهدف إشباع احتياجات أفراد وجماعات المجتمع لتحقيق التنمية المستدامة المتواصلة المنشودة في المجتمع من خلال أنشطة وبرامج .

و تعرف الجمعيات الأهلية إجرائياً بأنها تجمع أهلي تطوعي يهدف إلى تقديم خدمة عامة في مجالات متعددة ومتنوعة خارج الإطار الحكومي بهدف تعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة.

٢-مفهوم التنمية الاجتماعية المستدامة:

أصبحت التنمية المستدامة تعنى أموراً مختلفة لشرائح مختلفة، وذلك اعتماداً على ما يعتقد أنه العنصر المهم والأهم فى تحديد المفهوم. فهناك من يركز على أن عنصر "البيئة" هو أهم عناصر التنمية المستديمة. وهناك من يركز على عنصر "الموارد الطبيعية" وكيفية ادارتها وتعظيم الفائدة من استخدامها والأساليب الممكنة للإبقاء والمحافظة عليها، وذلك كأهم ما توحى إليه التنمية الاجتماعية المستدامة، كما أن هناك من يعتقد أن الجوهر بالنسبة للتنمية المستدامة هو "التفكير فى المستقبل" وفى مصير الأجيال القادمة. وبالإضافة إلى ذلك يعتقد البعض أن عنصر "المشاركة" فى إدارة التنمية وخاصة التنمية على الصعيد المحلى هو الجوهر بالنسبة إلى التنمية الاجتماعية المستدامة.

إن العالم في حاجة إلى مسار جديد للتنمية من شأنه الإبقاء على التقدم الإنساني، لا في بضع مناطق أو بضع سنين فحسب، بل في الكوكب كله وحتى في المستقبل البعيد. فالتنمية الاجتماعية المستدامة ليست هدفاً للشعوب النامية بل وللشعوب الصناعية كذلك. لذلك فالتنمية الاجتماعية المستدامة إجرائياً يجب أن تتوافر فيها عدة عناصر من أهمها:

١-أن تكون ذات أبعاد متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية ونفسية وبيئية.

٢-أن تهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية والاجتماعية للأفراد.

٣-أن تهدف إلى تلبية حاجات الحاضر دون التضحية بمتطلبات المستقبل.

٤-أن تقوم على أساس المساواة والمشاركة الكاملة لكل الأفراد، وحماية حقوق الإنسان وإعطاء المزيد من الحرية الفردية.

٥-أن تحاول تحقيق التقدم بأقل قدر من استهلاك الموارد الطبيعية ، وبالحد الأدنى من التلوث والإضرار بالبيئة.

سادساً: النظرية المفسرة للدراسة:

تعتبر نظرية المنظمات إحدى النظريات الإدارية الاجتماعية الهامة التي تساعد العديد من التخصصات العلمية في الدراسات المتعلقة بالمنظمات من خلال مداخل متنوعة مثل الجانب (الاجتماعي –الإداري –الاقتصادي –السياسي –السيكولوجي) بهدف التطوير والتغيير لصالح تلك المنظمات وتأثير ذلك على تنمية المجتمع. وقد عرفها(Max Webber) بأنها نظام لأنماط تفاعلية شرعية تمارس بعض الأنشطة وتتكون من أعضاء تنظيمين يشتركون معاً من أجل تحقيق أهداف معينة ويحكم العمل بها قانون ونظام محدد ومرسوم وبها هيكل إداري متفق عليه. (David, 1995, p. 10)

أما عن المنظمات الرسمية فهي تجمعات محددة البناء تضم أفراداً وجماعات ينقسم بينهم العمل، وتتوزع عليهم المهام والاختصاصات على نحو يجعل هذه المنظمات قادرة على إنجاز ما حددته لنفسها من أهداف، وتشهد هذه المنظمات حركة دائمة، وديناميه تتمثل في تجدد العضوية، كما تنهض على نظام للجزاءات والمكافآت، وتسلسل للسلطة وتفويض للاختصاصات، ونظام للاتصال يتولى نقل المعلومات ، والتنسيق بين أنشطة الأعضاء. (محمد، ٢٠٠٣م، ص٢٧)

وقد تعددت الاتجاهات المعاصرة في دراسة المنظمات فمنها ما يهتم بدراسة الناحية البنائية في طيات المنظمات بمعنى أنهم ينظرون إلى المنظمة على أنها تجمع بشري ينشأ من أجل تحقيق أهداف معينة، ومنا ما يهتم بالناحية السلوكية باعتبار أن المنظم بيئة خاصة يعيش فيها الأفراد ويعملون من خلال هذا فإنها تطبع سلوكهم، ومنها من اهتم بالنواحي البيئية من حيث تأثير البيئة في المنظمة وتأثيرها في البيئة. وحتى تنجح الجمعيات الأهلية لتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة، لابد أن تتوافر بها مميزات من أهمها: (على، ٢٠٠٢م، ص٣٧)

١–أن تعمل الجمعية إلى إحداث التوافق الاجتماعي بين أفراد الجمعية.

٢–أن تسعى الجمعية إلى إحداث التوافق الاجتماعي مع أفراد المجتمع.

٣–أن يكون إنشاء الجمعية لمواجهة حاجة أساسية في المجتمع.

٤-أن يكون لدى الجمعية الحساسية اللازمة لتحديد احتياجات المجتمع للعمل على إشباعها.

ويستفيد الباحث من دراسة نظرية المنظمات لدراسته الحالية لتحقيق هدف الجمعيات الأهلية ودورها في تعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة من منظور طريقة تنظيم المجتمع.

سابعاً: الدراسات السابقة:

١-دراسة نادرة وهدان وآخرون (١٩٩٦م) المنظمات غير الحكومية والتنمية في مصر: دراسة حالات:

هدفت هذه الدراسة إلي التعرف علي الوضع الراهن للمنظمات غير الحكومية في مصر والجهات والقوانين المنظمة لها، والمشاكل والمعوقات التي تقابلها، والتوصل إلي بعض الاقتراحات لتنشيط ورفع كفاءة المنظمات غير الحكومية في مصر. ولتحقيق أهداف الدراسة فقد اعتمدت علي استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال القيام بدراسة حالة لستة جمعيات غير حكومية تعمل في مجال الرعاية الاجتماعية ورعاية الأسرة في نطاقات جغرافية مختلفة وتحصل علي تمويل لأنشطتها من مصادر مختلفة .ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك عوامل مشتركة بين الجمعيات التي تمكنت من إنجاز مهامها بنجاح وما زالت مستمرة . ومن أهم هذه العوامل اختيار رئيس مجلس الإدارة ومدير الجمعية من الشخصيات القيادية الرشيدة الجادة والقادرة علي الاتصال بالجهات المانحة سواء كانت جهات محلية أو خارجية .وكذلك توفر المهارات والفاءات والخبرات الفنية والإدارية والمحاسبية من ذوي المؤهلات العالية والقادرة علي القيام بالدراسات اللازمة وتنفيذ المشروعات .وأيضاً قدرة الجمعية علي تسويق منتجاتها ومشاركة المجتمع المحلي لها.

٢-دراسة أماني قنديل (٢٠٠٠م) دور المنظمات الأهلية في التنمية:

قدمت هذه الدراسة عدد من المؤشرات المهمة والتي تعكس إسهام الجمعيات الأهلية في التنمية ومنها مايلي:

-يقدر عدد المستفيدين من منظمات الرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية في مصر بحوالي ٣٠ مليون مواطن.

-يقدر عدد المستفيدين من مشروع الأسر المنتجة بحوالي مليون أسرة.

-بالنسبة لمؤشر الإنفاق يتم إنفاق مئات الملايين من الجنيهات علي مشروعات القروض الصغيرة وبعض المشروعات التنموية والرعاية الاجتماعية.

٣-دراسة عزة عبد العزيز سليمان وآخرون (٢٠٠٢م) الجمعيات الأهلية وأولويات التنمية بمحافظات مصر العربية.

تمثلت أهداف هذه الدراسة في التعرف علي التطور التاريخي للجمعيات الأهلية وأهم الأنشطة التي تمارسها علي مستوي المحافظات، وتحديد دور الجمعيات الأهلية بالنسبة للتنمية عامة والتنمية الإقليمية أو المحلية خاصة، وحصر التفاوتات الإقليمية في مجالات عمل الجمعيات الأهلية لتفعيل دورها في تحقيق أولويات التنمية بالمحافظات. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن معظم الجمعيات الأهلية في محافظات مصر المختلفة تعمل في مجال المساعدات الاجتماعية وتقديم المساعدات للفقراء واليتامي والأرامل أما الجمعيات التي تعمل في مجال التنمية فتواجه العديد من الصعوبات لتمويل أنشطتها الخاصة بتنمية المرأة وتعليمها، أو الأنشطة الخاصة بالتنمية المستدامة. والمثال الواضح علي ذلك هو الجمعيات الدينية التي يبلغ عددها ما لا يقل عن ٤٠٠٠ جمعية والتي تقدم خدمات صحية أو ترعي الأيتام والأرامل معتمدة في ذلك علي أموال الزكاة، ولكن يقتصر عملها علي هذه المجالات دون الاهتمام بتنمية المجتمع الذي يحيط بها أو توعية الشباب ومحاربة العادات السيئة بالمجتمع. كما أظهرت نتائج الدراسة وجود انفصام ما بين الجمعيات والمجتمعات التي تخدمها نتيجة لأن أغلب الأنشطة التي تقدمها الجمعيات مسندة إليها من وزارة الشئون الاجتماعية ولا تقوم علي دراسة احتياجات المجتمع المحلي الذي

تخدمه، بالإضافة إلي تكرار الأنشطة نفسها في أكثر من جمعية تعمل في نفس القرية أو الحي أو المجتمع مما يؤدي إلي عدم قدرة الجمعية علي تحقيق أهدافها.

٤-دراسة إيمان أحمد الشربيني (٢٠٠٢م) التخطيط المالي لتحقيق الشفافية في الجمعيات الأهلية غير الهادفة للربح:

هدفت هذه الدراسة القيام باستطلاع لمجموعة من المنظمات الغير ربحية لتحديد موقفها من استخدام التخطيط المالي كأداة للتخطيط الاستراتيجي، وإلقاء الضوء علي أهمية التخطيط المالي كأداة لتحقيق الشفافية والمصداقية في المنظمات غير الربحية. وقد اعتمدت الباحثة في جمع البيانات علي استمارة بحث تم تصميمها وتطبيقها علي خمسة من الجمعيات العاملة في مجالات مختلفة ومتنوعة بالنسبة لكافة الجوانب الخاصة بالتخطيط المالي والاستراتيجي لمعرفة واقع العمل الفعلي بهذه الجمعيات. و توصلت الدراسة إلي أن الفكر التخطيطي المعتمد علي التنبؤ بالمستقبل فكر غائب في الجمعيات الأهلية، فالاعتماد الكلي على حل المشاكل اليومية يتم بناءاً علي اجتهادات القائمين بالعملية الإدارية.

٥-دراسة عبد الغفار شكر (٢٠٠٥م) الدور التنموي والتربوي للجمعيات الأهلية والتعاونية في مصر:

هدفت هذه الدراسة إلي دراسة الأوضاع الراهنة للجمعيات الأهلية والتعاونية في مصر، وطبيعة الدور المنوط بها في عملية التنمية والتنشئة الديمقراطية، وبحث التحديات التي تواجهها وأهم المعوقات التي تحول دون الاضطلاع بمسئولياتها كاملة، مع وضع رؤية مستقبلية لهذه المنظمات تتضمن إستراتيجية محددة لمجابهة تلك التحديات وتجاوز العقبات من خلال مجموعة من الإجراءات المقترحة لتفعيلها وتعزيز دورها كشريك كامل في عملية التنمية والتنشئة الديمقراطية. وقد انتهت الدراسة إلي ضرورة التنسيق بين شركاء التنمية – الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص – علي اعتبار أن الشراكة بين هذه الأطراف الثلاثة يعد بمثابة عقد اجتماعي ينطوي علي تقسيم عمل واضح ويستوجب إعادة تحديد مجالات

العمل والنشاط لكل منهم. وتقوم علاقة الشراكة علي أساس توسيع قاعدة التعددية باعتبار أن التنوع يمكن أن يشكل عامل إثراء ،وليس بالضرورة عامل مثبط .كما أكدت الدراسة علي ضرورة ضمان فاعلية نشاط المنظمات غير الحكومية، حيث إن حرمانها من فرص التأثير في السياسات العامة بما تستوجبه مصالح الفئات التي تعبر عنها سيحد من نشاطها.

٦-دراسة ميشيل Bratton (١٩٩٠م) المنظمات غير الحكومية في أفريقيا: هل تستطيع التأثير علي السياسة ؟

ركزت هذه الدراسة علي دور المنظمات غير الحكومية في أفريقيا ، وتزايد دور هذه المنظمات بعد فشل جهود التنمية التي اعتمدت علي الدولة في الستينيات من القرن الماضي، وتزايد تدريب المواطنين علي أخذ المبادرات والمشاركة في تسيير المشروعات ومساعدة القطاع الخاص وتقوية الاتجاهات الاستثمارية الفردية مع ربط الأنشطة الاقتصادية بالاقتصاد العالمي. وقد أكدت الدراسة علي زيادة عدد المنظمات الأهلية الأفريقية التي تعمل من أجل قضايا البيئة والتنمية والمرأة. وعلي سبيل المثال في مجال المرأة فقد حققت المنظمات الأهلية الأفريقية العاملة في مجال المرأة تقدماً ملحوظاً من ناحية القدرة التنظيمية وإمكان الضغط علي الحكومات، وكذلك القدرة علي الالتحام بالنساء الفقيرات والعمل علي تحسين أوضاعهن ودورهن في المجتمع. وأيضاً نجحت المنظمات الأفريقية في مجالات التنمية الريفية بشكل كبير.

٧-دراسة دافيد هيلم Hulme (١٩٩٤م) أبحاث التنمية الاجتماعية والقطاع الثالث:

هدفت هذه الدراسة إلي التأصيل لبداية اهتمام البحوث في مجال التنمية الاجتماعية، وفي مجال التغير الاجتماعي والسياسي بالمنظمات غير الحكومية، وتوضيح أهمية المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأهداف التنموية. وقد رأت الدراسة أن بداية اهتمام البحوث بالمنظمات غير الحكومية يعود إلي

بداية الثمانينات من القرن العشرين مع تزايد الاهتمام بدور المنظمات غير الحكومية خاصة بعد ما أصبح هناك اعتقاد كبير في أن تنمية القطاع الثالث يعد مصدراً لتحقيق التطلعات التنموية. ورأت الدراسة أن هناك أسباباً عديدة تجعل بحوث التنمية الاجتماعية تهتم بدراسة المنظمات الأهلية دراسة منظمة. وأول هذه الأسباب يتمثل في أن القطاع الثالث يعد الآن شريك أساسي في محاولات تحقيق التنمية، وهذا مايوضحه تزايد أعداد المنظمات الأهلية بشكل كبير علي مستوي العالم. أما ثاني هذه الأسباب فيتمثل في قدرة هذا القطاع علي تعويض القصور في أداء الدولة والقطاع الخاص في مقابلة احتياجات المجتمع . وثالث هذه الأسباب فيتمثل في قدرة هذا القطاع علي تعويض اهتمام الخطط التنموية بالجوانب الاقتصادية فقط وإغفالها للجوانب السياسية.

وفي ضوء العرض السابق للدراسات السابقة يمكن استخلاص مجموعة من القضايا أو الملامح الرئيسية عن دور الجمعيات الأهلية في التنمية الاجتماعية المستدامة علي النحو التالي:

١-للجمعيات الأهلية دور متزايد الأهمية في المجتمع المصري نظراً للدور الذي يمكن أن تقوم به هذه الجمعيات في مجال التنمية الاجتماعية المستدامة، وفي مجال توسيع نطاق طريقة تنظيم المجتمع بها.

٢- توفر الكفاءات والمهارات ، و مشاركة فعالة من أفراد المجتمع المحلي خصوصاً أخصائي تنظيم المجتمع.

٣-أهمية تحول دور الجمعيات الأهلية من جمعيات خيرية إلي جمعيات تنموية تلعب دور الشريك للدولة في التنمية والوصول إلي المناطق والفئات الفقيرة والمهمشة وهذا هو الدور المأمول لأخصائي تنظيم المجتمع.

٤-هناك أهمية لنشر الوعي بين العاملين بقطاع العمل الأهلي بضرورة وأهمية الالتزام بتطبيق نظم الخبرة .

٥-ضرورة وضع آليات لرقابة الجودة في مجال العمل الاجتماعي من منظور تنظيم المجتمع .

ثامناً:- الإجراءات المنهجية للدراسة:-

في ضوء مشكلة الدراسة وتساؤلاتها وأهميتها ومفاهيمها، نتناول عرضاً لمنهجها وإجراءاتها علي النحو التالي:-

١-منهج الدراسة:

يتم استخدام المنهج الوصفي وهذا المنهج هو ذلك النوع من البحوث التي يتم بواسطتها استجواب عينة من أفراد مجتمع الدراسة بهدف وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها وتفسيرها، دون أن يتجاوز ذلك إلي دراسة العلاقة أو استنتاج الأسباب ، ويتم استجواب عينة الدراسة من خلال أدوات من ضمنها الاستبانة (العساف، ١٩٩٥م، ص١٩١)، ويستخدم الباحث هذا المنهج لوصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها وتفسيرها من خلال الأداة التي يتم تطبيقها للتعرف علي دور الجمعيات الأهلية في تعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة من منظور طريقة تنظيم المجتمع

٢-مجتمع الدراسة:- يتكون مجتمع الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالجمعيات الأهلية بمحافظة كفر الشيخ(مطوبس وفوة) وهى:-

أ- جمعية أرض حمودة- جمعية تنمية المجتمع بعزبة مبارك – جمعية الجزيرة الخضراء – جمعية عزبة القاضي بمطوبس

ب- جمعية تنمية المجتمع المروة – جمعية تنمية المجتمع بقبريط – جمعية تنمية المجتمع بفوة

٣-عينة الدراسة:- يتم تطبيق الدراسة علي عينة عشوائية طبقية بما يعادل نسبة ٧٥% من مجموع الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالجمعيات الأهلية

٤-أدوات الدراسة:-

- يستخدم في الدراسة الحالة (الاستبانة) كأداة أساسية لمعرفة دور الجمعيات الأهلية في تعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة من منظور طريقة تنظيم المجتمع.

٥-أساليب المعالجة الإحصائية:-

بعد إدخال البيانات في الحاسب الآلي يتم معالجتها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package For Social Sciences) (Spss) ويتم تطبيق العمليات الإحصائية التالية:-

١- يتم استخدام معامل ارتباط بيرسون "ر" (Pearson Correlation) للتأكد من الصدق البنائي.

٢- استخدام التكرارات والنسب المئوية للتعرف علي استجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات متغيرات الدراسة.

٣- يتم استخدام المتوسط الحسابي وهو من مقاييس النزعة المركزية.

تاسعا : تحليل وتفسير النتائج :-الجدول رقم (١) يوضح خصائص عينة الدراسة ن=٨٢

م	الفئة	النوع	التكرار	النسبة
١	الجنس	-ذكر	٦٤	٧٨%
		-أنثي	١٨	٢٢%
٢	العمر الزمني	-أقل من ٣٠ عاماً	١١	١٣%
		-من ٣٠ إلي أقل من ٤٠ عاماً	٢٣	٢٨%
		-من ٤٠ إلي أقل من ٥٠ عاماً	٣٧	٤٦%
		-أكثر من ٥٠ عاماً	١١	١٣%
٣	المؤهل	-دبلوم متوسط خدمة اجتماعية	٩	١١%
		-بكالوريوس خدمة اجتماعية	٤٢	٥١%
		-ليسانس آداب / اجتماع	١٦	١٩%
		-دراسات عليا	١٥	١٩%
٤	العمل الحالي	-أخصائي جمعيات	٧٥	٩١%
		-مشرف برامج	٢	٢%
		-منسق جمعيات	١	١%
		-منفذ برامج	٤	٦%
٥	الخبرة في المجال	-أقل من ٥ سنوات	١٢	١٥%
		-من ٥ إلي أقل من ١٠ سنوات	٢٤	٢٩%
		-من ١٠ إلي أقل من ٢٠ سنة	٣١	٣٨%
		-أكثر من ٢٠ عاماً	١٥	١٨%

١- أن ٦٤% من عينة الدراسة من الذكور وان ٢٢% منهم إناث .

٢- أن ٤٦% منهم-من ٤٠ إلي أقل من ٥٠ عاماً ، وان٢٨% من ٣٠ إلي أقل من ٤٠ عاماً

٣- أن ٥١% منهم من الحاصلين على بكالوريوس خدمة اجتماعية، ١٩% -ليسانس آداب / اجتماع

٤-أن ٩١% منهم يعملون أخصائي جمعيات ، وان٦% منهم منفذ برامج

الجدول رقم (٢) يوضح مفهوم التنمية الاجتماعية المستدامة ن=٨٢

م	العبـــــــــارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
		موافق	إلي حد ما	غير موافق				
١	نمـط تنمـوي يمتـاز بالعقلانيـة لتحقيـق تنميـة اجتماعية	٢١	١٧	٤٤	١٤١	١,٧	٥٧	٧
٢	تفي باحتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصة	٦٧	١٣	٢	٢٢٩	٢,٧	٩٣	٤
٣	تنميـة متوازنـة لتحسين نوعيـة الحيـاة مـع حمايـة النظام الحيوي	٧١	٦	٥	٢٣٠	٢,٨	٩٣	٤
٤	مستثمرة دون الإضرار بنوعية الموارد الطبيعية التي تستخدم في الأنشطة البشرية	٧٥	٤	٣	٢٣٦	٢,٨	٩٦	٢
٥	وضع حوافز تقلل من التلوث ومن حجم النفايات والمخلفات	٥٢	١٧	١٣	٢٠٣	٢,٤	٨٢	٥
٦	مدرسة فكرية عالمية تنتشر في دول العالم النـامي والصناعي	٧٢	٦	٤	٢٣٢	٢,٨	٩٤	٣
٧	مفهـوم مـازال غامضـاً بوصـفه مفهومـاً وفلسـفة وعملية	٧٤	٢	٦	٢٣٢	٢,٨	٩٤	٣
٨	تحقيق نوعية حياة جيدة للأجيال الحاضرة والمقبلة	٧٧	٣	٢	٢٣٩	٢,٩	٩٧	١
٩	حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية	٤١	٢٦	١٥	١٩٠	٢,٣	٧٧	٦
١٠	تنقـل المجتمـع إلـي عصـر الصـناعات والتقنيـات النظيفة	٦٨	١١	٣	٢٢٩	٢,٧	٩٣	٤

الجدول رقم (٢) مفهوم التنمية الاجتماعية لدى عينة الدراسة؟، فقد جاء في المرتبة الأولي لهذا المفهوم وبنسبة (٩٧%) السبيل الوحيد لضمان تحقيق نوعية حياة جيدة للأجيال الحاضرة والمقبلة، وفي المرتبة الثانية وبنسبة (٩٦%) مستمرة دون الإضرار بنوعية الموارد الطبيعية التي تستخدم في الأنشطة

البشرية، وفي المرتبة الثالثة وبنسبة (٩٣%) مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم النامي والصناعي، مفهوم مازال غامضاً بوصفه مفهوماُ وفلسفة وعملية، وفي المرتبة الرابعة وبنسبة (٩٣%) تفي باحتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصة تنمية متوازنة تعني بتحسين نوعية الحياة مع حماية النظامي الحيوي.

الجدول رقم (٣) التنمية الاجتماعية المستدامة ن=٨٢

م	العبـــــارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
		موافق	إلي حد ما	غير موافق				
١	**تخفيض الاستهلاك الفردي والمجتمعي للموارد الطبيعية**	٣٢	٢٧	٢٣	١٧٣	٢,١	٧٠	٦
٢	**تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد الطبيعية**	٦٨	١٣	١	٢٣١	٢,٨	٩٤	٣
٣	**ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف تنمية المجتمع**	٧٢	٥	٥	٢٣١	٢,٨	٩٤	٣
٤	**تطوير الاعتماد على الذات وتأمين الاكتفاء الذاتي**	٧٤	١	٧	٢٣١	٢,٨	٩٤	٣
٥	**إعادة توزيع الأراضي على الفقراء والعاطلين عن العمل**	٦١	٢٣	٢	٢٣١	٢,٨	٩٤	٣
٦	**تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية إلي الإنفاق على احتياجات التنمية**	٧٥	٤	٣	٢٣٦	٢,٨	٩٥	٢
٧	**تحسين نوعية حياة المواطنين في المجتمع اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً**	٧٧	٣	٢	٢٣٩	٢,٩	٩٧	١
٨	**تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية وتنمية إحساسهم بالمسئولية اتجاهها**	٦٥	١٢	٥	٢٢٤	٢,٧	٩١	٤
٩	**الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية منتجة**	٧١	٨	٣	٢٣٢	٢,٨	٩٤	٣
١٠	**تنظيم العمران البشري وتوزيع السكان حركة الهجرة إلي المدن أو عبر الحدود**	٥٢	١٤	١٦	٢٠٠	٢,٤	٨١	٥

الجدول رقم (٣) يوضح أهمية التنمية ا المستدامة، وجاءت في المرتبة الأولي وبنسبة (٩٧%) تحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً، وفي المرتبة الثانية وبنسبة (٩٥%) تحويل الأموال من الاتفاق على الأغراض العسكرية إلي الإنفاق على احتياجات التنمية وفي المرتبة الثالثة وبنسبة (٩٤%) تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد الطبيعية، ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف تنمية المجتمع، تطوير الاعتماد على الذات وتنمية القدرات الذاتية و الاكتفاء الذاتي إعادة توزيع الأراضي على الفقراء والعاطلين عن العمل وتقديم القروض إلي القطاعات الاقتصادية.

الجدول رقم (٤) يوضح أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة ن=٨٢

م	العبارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
		موافق	إلي حد ما	غير موافق				
١	القضاء على الفقر بجميع أشكاله في المجتمع المحلي	٧٧	٢	٣	٢٣٨	٢,٩	%٩٧	١
٢	استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة في المجتمع المحلي	٧٦	٤	٢	٢٣٨	٢,٩	%٩٧	١
٣	القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية	٧٧	١	٤	٢٣٧	٢,٨	%٩٦	٢
٤	مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية	٦٢	١٥	٥	٢٢١	٢,٦	%٩٠	٤
٥	ضمان وجود نظم إنتاج غذائي اجتماعية مستدامة	٥٣	٢٤	٥	٢١٢	٢,٥	%٨٦	٥
٦	ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه للفرد والجماعة والمجتمع	٧١	٨	٣	٢٣٢	٢,٨	%٩٤	٣
٧	زيادة التمويل في قطاع الصحة وتوظيف القوي العاملة	٧٣	٥	٤	٢٣٣	٢,٨	%٩٤	٣
٨	ضمان شامل لجودة التعليم وتعزيز فرص التعلم مدي الحياة للجميع	٧٦	٢	٤	٢٣٦	٢,٨	%٩٦	٢

م	العبارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
		موافق	إلي حد ما	غير موافق				
٩	**دعم وتعزيز مشاركة الجمعيات الأهلية في النهوض بتنمية المجتمع**	٧٨	٢	٢	٢٤٠	٢,٩	%٩٧	١
١٠	**تفعيل دور الدور التنموي للجمعيات الاهلية لخدمة المجتمع المحلي**	٥٣	٢٤	٥	٢١٢	٢,٥	%٨٦	٤

الجدول السابق يوضح أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة، وجاءت أهمها وفي المرتبة الأولي وبنسبة (٩٧%) دعم وتعزيز مشاركة الجمعيات الأهلية في النهوض بتنمية المجتمع، القضاء على الفقر بجميع أشكاله في المجتمع المحلي، استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة في المجتمع المحلي، وفي المرتبة الثانية وبنسبة (٩٦%) القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية والزراعة المستدامة، ضمان شامل وعادل لجودة التعليم وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

الجدول رقم (٥) مجالات الجمعيات الأهلية التي تسهم في تعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة

ن=٨٢

م	العبارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
		موافق	إلي حد ما	غير موافق				
١	**القضاء على الفقر المطلق في المجتمع المحلي**	٦٨	٤	١٠	٢٢٢	٢,٧	%٩٠	٥
٢	**دعم العمالة باعتبارها من أهداف التنمية الاجتماعيةالمستدامة**	٥٥	١٣	١٤	٢٠٥	٢,٥	%٨٣	٨
٣	**تشجيع التكامل والإنصاف بين المرأة والرجل في التنمية**	٤١	٢٧	١٤	١٩١	٢,٣	%٧٧	٩
٤	**تحقيق المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل في التنمية**	٦٣	٩	١٠	٢١٧	٢,٦	%٨٨	٦
٥	**الإسراع بخطى التنمية بالمناطق والمدن الأقل نمواً**	٥٣	٢٤	٥	٢١٢	٢,٥	%٨٦	٧
٦	**كفالة إدراج أهداف التنمية المستدامة التكيف**	٧٢	٦	٤	٢٣٢	٢,٨	%٩٤	٢

م	العبارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
		موافق	إلي حد ما	غير موافق				
	الهيكلي							
٧	**تهيئة "بيئة اقتصادية سياسية اجتماعية وثقافية" تمكن المواطنين من تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة**	٧٤	٥	٣	٢٣٥	٢,٨	%٩٥	١
٨	**تمكين كافة المواطنين من الحصول على التعليم**	٧١	٣	٨	٢٢٧	٢,٧	%٩٢	٤
٩	**تقديم أفضل الخدمات والرعاية الصحية للمواطنين**	٧٢	٤	٦	٢٣٠	٢,٨	%٩٣	٣
١٠	**دعم وتمكين المرأة واستحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية لها**	٦٧	١١	٤	٢٢٧	٢,٧	%٩٢	٤

الجدول رقم (٥) يوضح مجالات الجمعيات الأهلية التي تسهم في تعزيز التنمية ا المستدامة، فقد جاءت في المرتبة الأولي وبنسبة (٩٥%) تهيئة "بيئة اقتصادية سياسية اجتماعية وثقافية تمكن المواطنين من تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة وفي المرتبة الثانية وبنسبة (٩٤%) كفالة إدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن التكيف الهيكلي، وفي المرتبة الثالثة وبنسبة (٩٣%) تقديم أفضل الخدمات والرعاية الصحية للمواطنين، وفي المرتبة الرابعة وبنسبة (٩٢%) تمكين المواطنين من الحصول على التعليم لكافة فئات المجتمع، دعم وتمكين المرأة واستحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية لها.

الجدول رقم (٦) يوضح آليات تفعيل دور الجمعيات الأهلية لتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة

ن=٨٢

م	العبارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
		موافق	إلي حد ما	غير موافق				
١	مساهمة القطاع الخاص ببرامج ومشاريع التنمية الاجتماعية المستدامة مع الجمعيات الأهلية	٧٣	٥	٤	٢٣٣	٢,٨	٩٥	٣
٢	دعم مراكز البحوث لتكون مصدر ابتكار وتطوير لعمل الجمعيات الأهلية	٦٦	١٢	٤	٢٢٦	٢,٧	٩٢	٥
٣	تعزيز إدماج المرأة في النشاط الاقتصادي وإدخال مفاهيم العدالة بين الجنسين	٧٤	٢	٦	٢٣٢	٢,٨	٩٤	٤
٤	المساعدة في نقل التكنولوجيا النظيفة والاستفادة من الخبرات المتوفرة	٧٩	١	٢	٢٤١	٢,٩	٩٨	١
٥	استعمال أفضل للموارد المالية المتاحة وتوجيه الاستثمار لزيادة الأداء	٨٠	١	-	٢٤٢	٢,٩	٩٨	١
٦	تحسين العلاقة بين الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص للمساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة	٧٦	٤	٢	٢٣٨	٢,٩	٩٦	٢
٧	تعبئة الموارد البشرية وإرساء دعائم التنمية إلا المستدامة	٧٧	٥	-	٢٤١	٢,٩	٩٨	١
٨	إدخال البعد البيئي ضمن أنظمة العمل واعتماد سياسة واضحة لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة	٦٣	١٢	٧	٢٢٠	٢,٦	٨٩	٦
٩	الترويج لنظم الإدارة البيئية داخل الجمعيات الأهلية لتحسين قدراتها الذاتية على الإدارة الجيدة	٦١	١٤	٧	٢١٨	٢,٦	٨٨	٧
١٠	الأخذ بوظيفة التقييس داخل الجمعيات الأهلية لتقليل التعدد وتخفيض التكاليف وحماية المستهلك	٧٥	١	٦	٢٣٣	٢,٨	٩٥	٣

الجدول رقم (٦) يوضح آليات تفعيل الجمعيات الأهلية لتعزيز التنمية المستدامة، فقد جاءت أهم هذه الآليات وفي المرتبة الأولي وبنسبة (٩٨%) المساعدة في نقل التكنولوجيا النظيفة والاستفادة من الخبرات المتوفرة، استعمال أفضل للموارد المالية المتاحة وتوجيه الاستثمار لزيادة الأداء، تعبئة الموارد البشرية وإرساء دعائم التنمية الاجتماعية المستدامة، وفي المرتبة الثانية وبنسبة (٩٦%) تحسين العلاقة بين الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص للمساهمة في تحقيق التنمية ا المستدامة، وفي المرتبة الثالثة وبنسبة (٩٥%) مساهمة القطاع الخاص ببرامج ومشاريع التنمية الاجتماعية المستدامة مع الجمعيات الأهلية، الأخذ بوظيفة التقييس داخل الجمعيات الأهلية لتقليل التعدد وتخفيض التكاليف وحماية المستهلك.

الجدول رقم (٧) يوضح دور أخصائي تنظيم المجتمع في تعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة بالجمعيات الأهلية

ن=٨٢

م	العبارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
		موافق	إلي حد ما	غير موافق				
١	**الاشتراك في وضع الخطط لتحقيق التعاون والتنسيق بين الجمعيات الأهلية**	٧٧	٢	٣	٢٣٨	٢,٩	٩٧	٣
٢	**تدعيم البرامج والمشروعات الموجهة للتنمية المستدامة**	٧٤	٦	٢	٢٣٦	٢,٨	٩٦	٤
٣	**ضبط مهمة كل جمعية بغية تحديد أبسط الطرق لتنمية الاجتماعية المستدامة**	٦٤	١٢	٦	٢٢٢	٢,٧	٩٠	٨
٤	**استثارة الأهالي للمشاركة في وضع برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية المستدامة**	٧٨٢	٢	٢	٢٤٠	٢,٩	٩٧	٣
٥	**تقديم المساعدة لمختلف منظمات المجتمع المدني في رسم الخطط التنموية الاجتماعية**	٧٣	٥	٦	٢٣٥	٢,٨	٩٥	٥
٦	**إعداد البحوث والدراسات المرتبطة بالتنمية المستدامة**	٨٠	١	١	٢٤٣	٢,٩	٩٩	١
٧	**العمل على توفير خدمات جديدة يحتاجها أفراد**	٧٣	٢	٧	٢٣٠	٢,٨	٩٣	٦

م	العبارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
		موافق	إلي حد ما	غير موافق				
	المجتمع المحلي							
٨	**الإشراف على قيادات الجمعيات الأهلية المرتبطة بالتنمية الاجتماعية المستدامة**	٧١	١	١٠	٢٢٥	٢,٧	٩١	٧
٩	**استخدام المناهج والأساليب المهنية والفنية للتنمية المستدامة**	٧٤	٦	٢	٢٣٦	٢,٨	٩٦	٤
١٠	**المساهمة في تصميم وتنفيذ برامج التنمية الاجتماعية المستدامة**	٧٨	٣	١	٢٤١	٢,٩	٩٨	٢

الجدول رقم (٧) يوضح دور أخصائي تنظيم المجتمع في تعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة بالجمعيات الأهلية، فقد جاء أهم هذه الأدوار في المرتبة الأولي وبنسبة (٩٩%) إعداد البحوث والدراسات المرتبطة بالتنمية الاجتماعية المستدامة، وفي المرتبة الثانية وبنسبة (٩٨%) المساهمة في تصميم وتنفيذ برامج التنمية الاجتماعية المستدامة، وفي المرتبة الثالثة وبنسبة (٩٧%) الاشتراك في وضع الخطط لتحقيق التعاون والتنسيق بين الجمعيات الأهلية، استثارة الأهالي للمشاركة في وضع برامج ومشروعات التنمية المستدامة، وفي المرتبة الرابعة وبنسبة (٩٦%) تدعيم البرامج والمشروعات الموجهة للتنمية الا المستدامة، استخدام المناهج والأساليب المهنية والفنية للتنمية الاجتماعية المستدامة.

الجدول رقم (٨) يوضح دور الجمعيات الأهلية لتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة ن=٨٢

م	العبارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
		موافق	إلي حد ما	غير موافق				
١	تلقي طريقة تنظيم المجتمع بثقلها في تنمية الموارد الإنسانية بتدعيم وتقوية حياة الأسرة	٧٤	٥	٣	٢٣٥	٢,٨	٩٥ %	٣
٢	إعداد المواطنين لتحسين أحوالهم الاجتماعية من خلال الإسهام في عملية التنمية الاجتماعية المستدامة	٧٢	٦	٤	٢٣٢	٢,٨	٩٤ %	٤
٣	تساهم طريقة تنظيم المجتمع في دفع قوة فاعلية المشاركة لتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة	٧٨	٢	٢	٢٤٠	٢,٩	٩٧ %	٢
٤	تسهم طريقة تنظيم المجتمع في إيجاد علاقات للتعاون والفهم المتبادل بين الحكومة والأهالي	٧٤	٦	٢	٢٣٠	٢,٨	٩٣ %	٥
٥	تحدد طريقة تنظيم المجتمع الاحتياجات والمشكلات التي يعاني منها المواطنين	٧٧	٣	٢	٢٣٩	٢,٩	٩٧ %	٢
٦	تنمي طريقة تنظيم المجتمع إمكانات المواطنين وقدراتهم لمواجهة مشكلاتهم لإشباع حاجاتهم	٧٦	١	٥	٢٣٥	٢,٨	٩٥ %	٣
٧	تستثمر طريقة تنظيم المجتمع الموارد البشرية بوعي المواطنين	٧٤	٢	٦	٢٣٢	٢,٨	٩٤	٤
٨	تحدد طرق وأساليب التعرف على آليات التنمية المستدامة	٧٧	٢	٣	٢٣٨	٢,٩	٩٧	٢
٩	التعرف على مواطن القوة والضعف على مستوى البرامج والمشاريع لتنمية المجتمع المحلي	٧٨	٣	١	٢٤١	٢,٩	٩٨ %	١
١٠	زيادة قدرة الأهالي لمساعدة أنفسهم بأنفسهم لتحقيق احتياجاتهم	٧٥	٦	١	٢٣٨	٢,٩	٩٧	٢

الجدول السابق يوضح دور طريقة تنظيم المجتمع في الجمعيات الأهلية لتعزيز التنمية االمستدامة، فقد جاءت أهم هذه الأدوار وفي المرتبة الأولي وبنسبة (٩٨%) التعرف على مواطن القوة والضعف على

مستوى البرامج والمشاريع لتنمية المجتمع المحلي، وفي المرتبة الثانية وبنسبة (٩٧%) تساهم طريقة تنظيم المجتمع في دفع قوة فاعلية المشاركة لتعزيز التنمية ا المستدامة تحدد طرق وأساليب التعرف على آليات التنمية الاجتماعية المستدامة، زيادة قدرة الأهالي على مساعدة أنفسهم بأنفسهم لتحقيق احتياجاتهم، تحدد طريقة تنظيم المجتمع الاحتياجات والمشكلات التي يعاني منها المواطنين.

الجدول رقم (٩) يوضح معوقات تحقيق الجمعيات الأهلية للتنمية الاجتماعية المستدامة ن=٨٢

م	العبارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
		موافق	إلي حد ما	غير موافق				
١	عدم توفير التمويل السكاني الذي أثر على أداء الجمعيات الأهلية في كافة المجالات	٨٢	ــ	ــ	٢٤٦	٣	١٠٠ %	١
٢	عدم إتاحة قدر من الحرية يسهم في أداء الجمعيات الأهلية لأدوارها على نحو فعال	٦١	١٤	٧	٢١٨	٢,٦	٨٨ %	٥
٣	توافر العدد كافٍ من أخصائي تنظيم المجتمع بالجمعيات الأهلية	٢٦	٢	٥٤	١٣٦	١,٦	٥٥	٧
٤	وضوح هدف وطبيعة الجمعيات الأهلية في مجالات التنمية الاجتماعية المستدامة	٢٣	١٨	٤١	١٤٦	١,٧	٥٩ %	٦
٥	قدرة الجمعيات الأهلية على القيام بأدوارها المأمولة في التنمية الاجتماعية المستدامة	٢	٦	٧٤	٩٢	١,١	٣٧ %	٩
٦	القانون الجديد الذي يحول دون المشاركة لما فيه من بيروقراطية وروتين ومركزية مفرطة	١١	٥	٦٦	١٠٩	١,٣	٤٤ %	٨
٧	غياب التنسيق بين القطاع الحكومي والجمعيات الأهلية لتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة	٧٤	٢	٦	٢٣٢	٢,٨	٩٤ %	٣
٨	تدخل وزارة التضامن الاجتماعي في أنشطة الجمعيات الأهلية مما يشير إلي المركزية والمعوقات البيروقراطية	٧٥	٦	١	٢٣٨	٢,٩	٩٧ %	٢
٩	عدم مشاركة المجتمع المحلي مع الجمعيات الأهلية في مجال التنمية الاجتماعية المستدامة	٦٣	١١	٨	٢١٩	٢,٦	٨٩ %	٤
١٠	عدم القدرة على تسويق إنتاج الجمعيات	٧١	٨	٣	٢٣٢	٢,٨	٩٤	٣

م	العبارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
		موافق	إلي حد ما	غير موافق				
	الأهلية في مجال التنمية الاجتماعية المستدامة						%	

الجدول رقم (٩) يوضح معوقات تحقيق الجمعيات الأهلية للتنمية الاجتماعية المستدامة وقد جاءت في المرتبة الأولي وبنسبة (١٠٠%) عدم توفير التمويل الكافي الذي أثر على أداء الجمعيات الأهلية في كافة المجالات، وفي المرتبة الثانية وبنسبة (٩٧%) تدخل وزارة التضامن الاجتماعي في أنشطة الجمعيات الأهلية مما يشير إلي المركزية الكبيرة والمعوقات البيروقراطية، وفي المرتبة الثالثة وبنسبة (٩٤%) غياب التنسيق بين القطاع الحكومي والجمعيات الأهلية لتعزيز التنمية المستدامة، عدم القدرة على تسويق إنتاج الجمعيات الأهلية في مجال التنمية المستدامة.

الجدول رقم (١٠) يوضح المقترحات التي تسهم في تعزيز دور الجمعيات الأهلية في مجال التنمية الاجتماعية المستدامة ن=٨٢

م	العبارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
		موافق	إلي حد ما	غير موافق				
١	**توعية وتنمية المرأة الريفية وزيادة دخل الأسرة الفقيرة**	٧٤	٢	٦	٢٣٢	٢,٨	٩٤ %	٤
٢	**العمل في المرحلة القادمة على زيادة أعضاء الجمعيات الأهلية**	٥١	١٣	١٨	١٩٧	٢,٤	٨٠ %	٨
٣	**زيادة عدد الندوات لتوعية المجتمع بقضايا التنمية والبيئة**	٦٥	٩	٨	٢٢١	٢,٦	٨٩	٦
٤	**التدخل في حل مشكلات الشباب خاصة البطالة عن طريق تشجيعهم على إنشاء المشروعات الصغيرة**	٧٧	٢	٣	٢٣٨	٢,٩	٩٦ %	٢
٥	**المساهمة في توعية المواطنين بأهمية المشاركة لتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة**	٦٣	١٧	٢	٢٢٥	٢,٧	٩١ %	٥
٦	**التدريب على استخدام الحاسب الآلي**	٥٢	١٤	١٦	٢٠٠	٢,٤	٨١	٧

م	العبارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
		موافق	إلي حد ما	غير موافق				
	والإنترنت يعامل اللغات							
٧	**منح قروض بدون فوائد والحصول على التمويل من جهات متعددة**	٧٨	٢	٢	٢٤٠	٢,٩	٩٧ %	١
٨	**زيادة فرص العمل وبالأخص للمرأة المعيلة**	٧٣	٥	٤	٢٣٣	٢,٨	٩٥	٣
٩	**تأسيس مجموعات عمل بين الجمعيات الأهلية والأجهزة المحلية لتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة**	٧٢	٦	٤	٢٣٢	٢,٨	٩٤ %	٤
١٠	**التعاون مع القطاع الخاص وتوسيع نطاق الخدمة الجغرافي في مجال التنمية الاجتماعية المستدامة**	٧٧	٢	٣	٢٣٨	٢,٩	٩٧ %	١

الجدول السابق يوضح المقترحات التي تسهم في تعزيز دور الجمعيات الأهلية في مجال التنمية الاجتماعية المستدامة، وجاءت أهم هذه المقترحات وفي المرتبة الأولي وبنسبة (٩٧%) منح قروض بدون فوائد للحصول على التمويل من جهات متعددة، التعاون مع القطاع الخاص وتوسيع نطاق الخدمة الجغرافي في مجال التنمية الاجتماعية المستدامة وفي المرتبة الثانية وبنسبة (٩٦%) التدخل في حل مشكلات الشباب خاصة البطالة عن طريق تشجيعهم على إنشاء المشروعات الصغيرة، زيادة فرص العمل بالأخص للمرأة المعيلة، وتأسيس مجموعات عمل بين الجمعيات الأهلية والأجهزة المحلية لتعزيز التنمية الاجتماعية المستمرة.

النتائج العامة للدراسة:

-نتيجة الإجابة على التساؤل الأول ومفاداة:

-ما مفهوم وأهمية وأهداف التنمية الاجتماعية المستدامة؟

١-مفهوم التنمية الاجتماعية المستدامة:

أ-السبيل الوحيد لضمان تحقيق توعية جيدة للأجيال الحاضرة والمقبلة.

ب–مستمرة دور الأضرار بنوعية الموارد الطبيعية التي تستخدم في الأنشطة البشرية.

ج–مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم النامي والصناعي.

٢–أهمية التنمية الاجتماعية المستدامة:

أ–تحسين نوعية حياة المواطنين في المجتمع اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً.

ب–تمويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية إلي الإنفاق على احتياجات التنمية.

ج–تطوير الاعتماد على الذات وتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي.

٣–أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة:

أ–دعم وتعزيز مشاركة الجمعيات الأهلية في النهوض بتنمية المجتمع.

ب–القضاء على الفقر بجميع أشكاله في المجتمع المحلي.

ج–استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة في المجتمع المحلي.

نتيجة الإجابة على التساؤل الثاني ومفاداة:

–ما آليات تفعيل دور الجمعيات الأهلية لتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة؟

١–مجالات الجمعيات الأهلية التي تسهم في تعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة:

أ–تهيئة (بيئة اقتصادية سياسية اجتماعية وثقافية) تمكن المواطنين من تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

ب–كفالة إدراج أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة ضمن التكيف الهيكلي.

ج–تقديم أفضل الخدمات والرعاية الصحية للمواطنين.

٢–آليات تفعيل دور الجمعيات الأهلية لتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة:

أ–تعبئة الموارد البشرية وإرساء دعائم التنمية الاجتماعية المستدامة.

ب–المساعدة في نقل التكنولوجيا النظيفة والاستفادة من الخبرات المتوفرة.

ج–استعمال أفضل للموارد المالية المتاحة وتوجيه الاستثمار لزيادة الأداء

نتيجة الإجابة على التساؤل الثالث ومفاداه:

–ما دور طريقة تنظيم المجتمع في الجمعيات الأهلية لتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة؟

١–دور أخصائي تنظيم المجتمع في تعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة بالجمعيات الأهلية:

أ–إعداد البحوث والدراسات المرتبطة بالتنمية الاجتماعية المستدامة.

ب–المساهمة في تصميم وتنفيذ برامج التنمية الاجتماعية المستدامة.

ج–استثارة الأهالي للمشاركة في وضع برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية المستدامة.

٢–دور طريقة تنظيم المجتمع في الجمعيات الأهلية لتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة:

أ–التعرف على مواطن القوة والضعف على مستوى البرامج والمشاريع لتنمية المجتمع المحلي.

ب–تحدد طرق وأساليب التعرف على آليات التنمية الاجتماعية المستدامة.

ج–تحدد طريقة تنظيم المجتمع الاحتياجات والمشكلات التي يعاني منها المواطنين

نتيجة الإجابة على التساؤل الرابع ومفاداة:

–ما المقترحات التي تسهم في تعزيز دور الجمعيات الأهلية في مجال التنمية الاجتماعية المستدامة؟

١–معوقات تحقيق الجمعيات الأهلية للتنمية الاجتماعية المستدامة:

أ–عدم توفير التمويل الكافي الذي أثر على أداء الجمعيات الأهلية في كافة المجالات.

ب–تدخل وزارة التضامن الاجتماعي في أنشطة الجمعيات الأهلية مما يشير إلي المركزية الكبيرة والمعوقات البيروقراطية.

ج-عدم القدرة على تسويق إنتاج الجمعيات الأهلية في مجال التنمية الاجتماعية المستدامة.

٢-المقترحات التي تسهم في تعزيز دور الجمعيات الأهلية في مجال التنمية الاجتماعية المستدامة:

أ-منح قروض بدون فوائد والحصول على التمويل من جهات متعددة.

ب-التعاون مع القطاع الخاص وتوسيع نطاق الخدمة الجغرافي في مجال التنمية الاجتماعية المستدامة.

ج-زيادة فرص العمل وبالأخص للمرأة المعيلة.

التصور المقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتعزيز دور الجمعيات الأهلية للتنمية الاجتماعية المستدامة:-

أولاً:مبررات التصور المقترح للجمعيات الأهلية لتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة:

١-يتعرض المجتمع المحلي لعمليات تغيير مقصود ومخطط فيما يعرف بالتنمية الاجتماعية المستدامة لذلك ليس هو بالمجتمع الذي يريد الحفاظ على الوضع الراهن كما هو.

٢-تحاول جهود التنمية الاجتماعية المستدامة حالياً تغيير الأنظمة لصالح الفئات الأقل دخلاً وهذا يدعوا إلي توجيه نشاط الرعاية الاجتماعية للفئات المحرومة والأقل دخلاً.

٣-تلقي الخدمة الاجتماعية ممثلة في أخصائي تنظيم المجتمع بثقلها في تنمية الموارد الإنسانية عن طريق تدعيم وتقوية حياة الأسرة وإعداد الأهالي لتحسين أحوالهم من خلال الإسهام في عمليات التنمية الاجتماعية المستدامة.

٤-تساهم الخدمة الاجتماعية التنموية في دفع قوة فاعلية المشاركة والاستفادة من جهود المواطنين للإسهام في خطة التنمية الاجتماعية المستدامة ويتحقق ذلك من جهود الخدمة الاجتماعية بالمساهمة في إيقاظ وعي الأهالي كما تسهم في إيجاد علاقات للتعاون والفهم المتبادل بين الحكومة والأهالي.

٥-تساهم الخدمة الاجتماعية في تحديد الاحتياجات والمشكلات التي تعاني منها السكان وتنمية إمكانيتهم وقدراتهم لمواجهة هذه المشكلات وإشباع هذه الاحتياجات.

ثانياً:أهم العمليات الاجتماعية الأساسية التي تتضمنها تنمية الاجتماعية المستدامة وترتبط ارتباطاً وثيقاً بطريقة تنظيم المجتمع وهي كالتالي:

١-طرق وأساليب التعرف على المجتمع المحلي، والتعرف على أعضاء الجمعيات الأهلية المهتمين بالتنمية الاجتماعية المستدامة.

٢-مساعدة الأهالي على مناقشة مشكلاتهم والإفصاح عن معاناتهم، وكذا مساعدتهم على الوصول إلي تحديد المشكلات التي يعاني منها مجتمعهم المحلي.

٣-دعم ثقة الأهالي بأنفسهم أي بث الرغبة في المواجهة وإبداء رأيهم بطريقة موضوعية وبعيدة عن أي ضغوط أو ممارسات خارجة عن نطاقهم.

٤-مساعدة الأهالي على اتخاذ القرارات حول خطط العمل المناسبة ونقصد هنا بعملية المشاركة في تحديد البرامج ومشروعات التنمية الاجتماعية المستدامة.

٥-التعرف على مواطن القوة والضعف على مستوى البرامج والمشاريع وحث الأهالي على الاستمرار في بذل المزيد من الجهود قصد حل المشكلات التي يعانون منها وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

٦-زيادة قدرة الأهالي على مساعدة أنفسهم بأنفسهم، أي الاعتماد على أنفسهم في تحقيق احتياجاتهم وكذا القيام بواجباتهم وحتى الاستفادة من حقوقهم.

ثالثاً: أهداف التصور المقترح للجمعيات الأهلية لتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة:

١-رفع كفاءة أجهزة الخدمات والمرافق الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية داخل الجمعيات الأهلية.

٢-تنمية الجمعيات المحلية الرسمية وغير الرسمية والتي تحمل على عاتقها تبعيات العملية التنموية الاجتماعية المستدامة.

٣-بناء وتطوير العلاقات الاجتماعية السليمة بين أفراد الحي أو الجيرة الحضرية وجماعات المجتمع بأكمله لتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة.

٤-تدعيم مشاركة المواطنين مع الجمعيات وتهيئة المناخ المناسب لها لتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة وذلك من خلال:

أ-البرامج التعليمية الهادفة، وإرساء قواعد الحياة الديمقراطية السليمة.

ب-توسيع الاتجاه نحو اللامركزية وإعطاء حرية الحركة واتخاذ القرار على المستوى الأدنى للمحليات.

ج-الاهتمام بالمشروعات ذات العائد الاجتماعي أو النفع المادي للمواطنين.

د-إيجاد برامج تدريبية جادة للقيادات الشعبية ورفع مستوى كفاءتهم وتنظيم دورات تدريبية فريقيه مستمرة للعاملين في مجال تنمية المجتمع المحلي.

رابعاً:الاستراتيجيات التي يعتمد عليها التصور المقترح:

١-إستراتيجية الإقناع:

بما تحتويها من افتراضات حيث تفترض أنه يسهل اتفاق الجماعات المختلفة في الرأي على أساس القيم التي تعتنقها، كما أن أي تغيير حقيقي هو تغيير في معتقدات واتجاهات الناس وأن أعضاء مجلس الإدارة واللجان مستعدون لقبول التغيير إذا اقتنعوا به من خلال تكتيكات التعاون والاتفاق على هدف التنمية الاجتماعية المستدامة وتهدف هذه الإستراتيجية أيضاً إلي أن هذه التغييرات في أعضاء مجلس الإدارة واللجان من خلال إكسابهم بعض المهارات التي تجعلهم أكثر قدرة على التحرك والتقدم.

٢-إستراتيجية التضامن:

للوصول إلي نوع من الاتفاق بين نسق الهدف ونسق العمل الاجتماعي حول برامج مشروعات تهم أهالي المجتمع المحلي ووسائل توصيلها إلي مستحقيها وتنظيم الاستفادة منها من خلال العمل المشترك ودعم المشاركة التطوعية لهذا العمل ويستخدم تكنيكات حل المشكلة والتعليم لاستخدامها في تحقيق الأهداف الخاصة بالتنمية الاجتماعية المستدامة.

٣-**إستراتيجية الحملة:** للوصول إلي التوفيق بين وجهات النظر باستخدام تكتيكات الإقناع، التفاوض، المساومة، التوفيق.

خامساً:دور أخصائي تنظيم المجتمع في الجمعيات الأهلية لتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة:

١-العمل على إنشاء لجان تجمع أخصائي تنظيم المجتمع أخذين في الاعتبار أساس التجانس في السن والجنس والمستوى الثقافي وتقوم بالمشاركة في وضع برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية المستدامة لتحقيق الأهداف التالية:

أ-إعلام كل مجتمع بالبيانات والمعلومات التي لها علاقة بالبرامج بالطريقة المناسبة لهم.

ب-إبراز دورهم بالنسبة للتوعية العامة المتصلة بالتنمية الاجتماعية المستدامة وتبادل الخبرات والآراء ودراسة المشكلات التي تواجه هؤلاء القادة. مع وضع نظام فعال لتحفيز هذه القيادات على القيام بدورها في تنمية المجتمع المحلي.

٣-يشرف أخصائي تنظيم المجتمع على هذه القيادات وتوجيهها وكذا متابعة النتائج التي يحققونها وتقييمها وذلك عن طريق اجتماعات دورية معهم. والاشتراك في وضع الخطط لتحقيق التعاون والتنسيق بين هذه الجمعيات .

٥-ضبط مهمة كل جمعية أهلية في المجتمع الريفي بغية تحديد أبسط الطرق لتقديم الخدمة إلي الأهالي وقيام مؤسسات المجتمع في استثارة الأهالي للمشاركة في وضع البرامج والمشروعات للتنمية الاجتماعية المستدامة.

٦-تقديم المساعدة لمختلف الجمعيات الأهلية في رسم الخطط التنموية الاجتماعية المستدامة على مستوى المجتمع المحلي.

٧-القيام بالبحوث والدراسات الخاصة بالمجتمع المحلي (موارده، إمكانياته، مشكلاته) ومن ثم تقديم نتائج هذه البحوث إلي الجمعيات الأهلية للاستفادة منها وتحسين برامجها والعمل على خلق خدمات جديدة يحتاجها أفراد المجتمع المحلي.

ومن الأدوار التي تسهم في تعزيز دور أخصائي تنظيم المجتمع في ضوء التصور المقترح:

١-دور الممكن أو المساعد: حيث مساعدة أعضاء مجلس الإدارة واللجان على إقامة العلاقات التعاونية بين سكان المجتمع حتى يصلوا بأنفسهم إلي أهدافهم والسعي وراء تحقيقها لتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة.

٢-دور الوسيط: من خلال العمل على إزالة المعوقات أمام مجلس الإدارة واللجان التي تحول دون تقوية للتنمية المستدامة بالجمعية، كما دلت أعضاء مجلس الإدارة إلي احتياجات الأهالي وتتطلب إلي إشباع من خلال البرامج والأنشطة التي تتواءم واحتياجات الأهالي كما يقوم الباحث بتوعية الأهالي بالأساليب التي تمكنهم من الحصول على خدمة الجمعية.

٣-دور المنسق:بالتنسيق بين وظائف اللجان لكي تؤدي عملها بفاعلية وتكون ذات مصداقية ومن ثم تتنوع البرامج والأنشطة الأم الذي يجذب أعضاء جدد مما يزيد من مؤشرات ومتطلبات تسويق العضوية.

٤-دور الإداري: مساعدة أعضاء مجلس الإدارة واللجان على توزيع المسئوليات بداخل الجمعية وكيفية إدارة العمل بالجمعية لتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة.

٥-دور المرشد: إرشاد أعضاء مجلس الإدارة نحو البرامج والأنشطة ووسائل تعبئتها لصالح أفراد المجتمع وبالتالي حصول الجمعية على ثقة أهالي المجتمع.

٦-دور المنشط: تحفيز القيادات على القيام بدورها في الاستثارة لتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة.

٧-دور المعلم:بتعليم أعضاء مجلس الإدارة مهارات مختلفة للتمييز الاجتماعية المستدامة بالجمعية مثل مهارة العمل الاجتماعية والمشاركة والمقابلات وإجراء البحوث وأساليب جذب متطوعين جدد لعضوية الجمعية.

سادساً:الوسائل والأدوات المستخدمة في التصور المقترح:

١-مقابلات:عديدة مع رئيس مجلس إدارة الجمعية وأعضاء اللجان.

٢-الاجتماعات: مع أعضاء مجلس إدارة الجمعية وأعضاء اللجان والخبراء والمتخصصين في مختلف المجالات لتبادل الآراء والأفكار واختيار موضوعات هامة لورش العمل.

٣-المناقشات:من خلال الاجتماعات مع أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان، حيث يتم عرض مجموعة من الموضوعات المرتبطة بالتنمية الاجتماعية المستدامة.

٤-الندوات: يتم عقد أكثر من ندوة عن طريق الباحث مع أهالي المجتمع وبمشاركة أحد أعضاء مجلس إدارة الجمعية تتناول مجالات التنمية الاجتماعية المستدامة.

٥-المحاضرات: بهدف تزويد أعضاء مجلس إدارة الجمعية وأعضاء اللجان المختلفة بمعارف ومعلومات جديدة أو إضافة موضوعات تهم الجمعية مثل معوقات التنمية الاجتماعية المستدامة وكيفية حلها والتغلب عليها.

٦-ورش العمل:بهدف تبادل الآراء وخلق مواقف الحوار من خلال الورش ثم طرح موضوعات جديدة تهم عمل الجمعية لتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة.

سابعاً:معايير قياس فعالية الجمعيات الأهلية لتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة في ضوء التصور المقترح:

١-كيفية إدارة الموارد الطبيعية. والحفاظ على التراث الثقافي وتحقيق الإنتاج والاستهلاك المستدام.

٣-رفع الوعي العام والدعم المؤسسي وبناء القدرات. وتحسين تخطيط الموارد وتحسين الصحة العامة.

٥-رفع درجة انتماء الأفراد واحترامهم لبيئتهم ومجتمعاتهم. وتوفير فرص العمل ورفع مستوي المعيشة وتوفير بيئة أفضل للمعيشة والعمل.

٧-تحقيق اللامركزية في إدارة النظم البيئية لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

٨-القضاء على مشاكل الفقر والبطالة ومشاكل المرأة والأمن الغذائي.

التوصيات

١-أن التنمية الاجتماعية المستدامة حق من حقوق الإنسان ويجب أن يستفيد منها الجميع وخاصة الفئات المهمشة والأشد ضعفاً ومنها الأطفال والشباب والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين والتأكيد

على السيادة الوطنية على الموارد الطبيعية وضمان وصول جميع الدول للتنمية المستدامة وخاصة التي تعاني من النزاعات والحروب.

٢-الحاجة لإطار مؤسسي إقليمي فعال للجمعيات الأهلية لتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة ومن أعم عناصره:

أ-آلية إقليمية للمتابعة والاستعراض تتخذ رؤية مشتركة ونهجاً مشتركاً لقياس التنمية الاجتماعية المستدامة يعمل على بلورته فريق عمل من أخصائي تنظيم المجتمع حول مؤشرات التنمية الاجتماعية المستدامة وتتضمن الآلية نظام معلومات لتتبع المؤشرات وتقريراً دورياً للتنمية الاجتماعية المستدامة.

ب-إستراتيجية تمويل تعزز التعاون الاقتصادي والمالي الإقليمي.

ج-آلية للتعاون التكنولوجي الإقليمي تدعم الانتقال إلي اقتصاد المعرفة.

٣-تقديم الدعم الفني إلي الجمعيات الأهلية التي تتقدم للاستعراض الوطني الطوعي حول التنمية الاجتماعية المستدامة وتسهيل تبادل الخبرات بهذا الشأن بين الجمعيات الأهلية من خلال أخصائي تنظيم المجتمع.

٤-التأكيد على أهمية البعد البيئي للتنمية الاجتماعية المستدامة والطلب من الإسكوا ويونب باعتبارها الجهة الدولية المخولة بتضمين البعد البيئي في التنمية الاجتماعية المستدامة ضمان إدماج البعد البيئي في جميع الجمعيات الأهلية حول التنمية الاجتماعية المستدامة وتخصيص بند دائم ضمن برامج الجمعيات الأهلية للتداول حول مسائل البيئة والموارد الطبيعية التي تهم المجتمع المحلي.

٥-التسليم بأن تحديات البيئة والموارد الطبيعية في المجتمع المحلي يعود معظمها إلي ضعف المؤسسات والحوكمة ووسائل التنفيذ، والتأكيد على أهمية تعزيز مبادئ الحكم الرشيد، وخاصة الشفافية والمساءلة من خلال الأجهزة الرقابية الوطنية وسيادة القانون والمشاركة المجتمعية بما فيها الجمعيات الأهلية لدعم

جهود تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة ٦-ضرورة زيادة الاهتمام بالجمعيات الأهلية في بحوث طريقة تنظيم المجتمع بشكل يتواكب مع اهتمام المجتمع بها سواء على المستوي المحلي أو القومي مع ضرورة الحاجة إلي تبني إستراتيجية قومية لمواجهة احتياجات الجمعيات الأهلية للمتطوعين وذلك لتنظيم عملهم وتقديم الدعم الفني والتدريبي والمالي لهذه الجمعيات.

٧-ضرورة العمل على تطوير الجمعيات الأهلية لتعديل دورها الوظيفي القائم على الأنشطة الخيرية إلي الاهتمام بدورها المرتبط بالتنمية الاجتماعية المستدامة مع تحسين مستوى وعي العاملين وأدائهم بها ليتلاءم مع دورها المستقبلي من خلال استثمار وسائل الإعلام والتعاون مع رجال الدين في الاتصال بالمواطنين لحثهم على المشاركة التطوعية مع توفير درجة أكبر من التواصل بين الجمعيات الأهلية والمواطنين للتعرف على احتياجاتهم ورغباتهم ومشكلاتهم ومراعاتها في خطط التنمية الاجتماعية المستدامة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. الجابري، محمد عابد (١٩٩٣م): إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١٦٧.

٢. أماني قنديل، المجتمع المدني في مصر، في مطلع ألفية جديدة، مركز الدراسات بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٠م.

٣. إيمان أحمد الشربيني، فاعلية النظم الخبيرة في رفع كفاءة أداء الجمعيات الأهلية في جمهورية مصر العربية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مذكرة خارجية رقم (١٦٠٣)، يونيو ٢٠٠٠م.

٤. عبد الله، عبد الخالق (٢٠١٣م): التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١٦٧.

٥. نادرة وهدان وآخرون: المنظمات غير الحكومية والتنمية في مصر، دراسة حالات، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (١٠٦)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ديسمبر ١٩٩٦م.

٦. ١٥عزة عبد العزيز سليمان وآخرون: الجمعيات الأهلية وأولويات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية.

٧. عبد الغفار شكر: الدور التنموي والتربوي للجمعيات الأهلية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥م.

٨. بدوي، هناء حافظ (١٩٨٩م): دور المجلس الشعبي المحلي في إحداث التنمية المحلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، الفيوم.

٩. حجازي، سناء محمد (٢٠٠٠م): إسهامات الجهود التطوعية في البرامج التنموية بالجمعيات الأهلية دراسة وصفية مطبقة على جمعيات تنمية المجتمع المحلي، المؤتمر العلمي الحادي عشر حول

العولمة والخدمة الاجتماعية نحو مستقبل لسياسات الرعاية الاجتماعية في القرن الواحد والعشرين، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، جامعة القاهرة.

١٠. عبد المجيد، لبنى محمد (٢٠٠٠م): تنظيم وإدارة المتطوعين لعلاج أزمة التطوع في الجمعيات الأهلية ، كلية الخدمة الاجتماعية، الفيوم، جامعة القاهرة.

١١. حداد، ريمون (٢٠١٦م): نظرية التنمية المستدامة، برنامج دعم الأبحاث في الجامعة اللبنانية، بيروت.

١٢. رضا، عبد الحليم وآخرون (١٩٩٣م): تنظيم المجتمع – نماذج – مهارات ، دار الحكيم للطباعة والنشر، القاهرة.

١٣. المليجي، إبراهيم عبد الهادي (٢٠٠١م): تنظيم المجتمع مداخل نظرية ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

١٤. على، ماهر أبو المعاطي (٢٠٠٢م): مقدمة في الخدمة الاجتماعية في الدول العربية، ط١، مكتبة النهضة المصرية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Brandt, Willy (2011): et al, North – South, A programmer for Survival, Pan, London.
2. Bratton, M. Non – governmental organizations in Africa: can they influence public policy?, Development and Change, no. 21, 1990.
3. Charles Albert Michalet (2012): Qu'est-ce que la Mondialisation, Edition La Decouverte,
4. Christophe Aguiton (2011): Le Monde nous appartient, Plon, paris.

5. David K. Banner and T. Elaine Gaghe, (1995) Designing effective organizations: Traditional transformational views, SAGE Publications.

6. Faik, Richard, Normative Democracy (2008): Oxford University Press, Oxford.

7. Hulme, David, Social Development Research and the Third sector, op. cit.

8. Rondinelli, Dennis A. & Kasarda, John D, (2013) Privatization of Urban Services and Infrastructure in Developing Countries: An Assessment of Experience, in: Kasarda, John D. & Parnell, Allan M. (eds.), Third World Cities: Problems, Policies, and Prospects, Sage Publications, London, 1993, pp. 134-137.